العدد (1492) السنة السادسة - الاثنين (27) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

### أكثر من 250 عاملاً وصلوا من دول آسيوية وأفريقية للعمل في البصرة

# العمالة الآسيوية الجديدة تزيد أفواج البطالة

### تدريسي : تجربة العمالة لا يمكن أن يكتب لها النجاح

### صاحب فندق : " العامل العراقي يترفع عن أداء بعض الأعمال "

**البصرة / المدى**

في الوقت الذي أصبحت فيه فرصة العمل ضربة حظ، دخلت الى البصرة عمالة آسيوية من بنغلادش، واندنوسيا، وجنسيات أفريقية، للعمل في الفنادق والمطاعم بدلا من العمالة المحلية، وهي تجربة غير مسبوقة في مدن الجنوب.

ويقول عبد الناصر سعد مدير شركة تواصل للعمالة فرع البصرة إن "أكثر من ٢٥٠عاملا قد وصلوا من دول آسيوية وأفريقية للعمل في البصرة وحسب طلب بعض أصحاب الفنادق والمطاعم".

ويصف عبد الناصر هذا العمل بـ"الحيوي والحضاري وأن التجربة الخليجية والكردستانية يمكن إعادتها في البصرة خاصة بعد إستتباب الأمن في وسط وجنوب البلاد.

اما صبري المالكي مدير فندق فكان له رأي اخر بحسب وكالة آكانيوز "أنا على الضد من دخول العمالة الآسيوية إلى العراق لأن هذا الفعل يزيد من مشكلة البطالة التي قد تدفع بالشباب الى أعمال إجرامية شاذة ومشاكل اجتماعية". ويرى المالكي أن "طرد الشاب من العمل وإحلال البديل الآسيوي لقلة أجره قد يولد الحقد وبالتالي وقوع الضرر بالعمالة فمن يدري قد يستغل البعض من أعداء الوطن هذ الحقد ليوظفه لأعماله الأرهابية". وكان لهيثم حسن مدير فندق ايضا راي يختلف مع سابقه اذ يرى أن "مصلحة العمل فوق العاطفة وأن المشكلة ليست بقلة ما يطلب ألعامل الآسيوي من أجور بل أن العامل العراقي يترفع عن أداء بعض الأعمال خاصة عمل التنظيف، على عكس الآسيوي الذي يقبل كل الأعمال بجد ونشاط ووقت أطول".

وقال إنه "وجد الراحة مع هؤلاء العمال الذين أستقدمهم عن طريق شركة في بغداد ويبلغ عددهم (٤١) عاملا بنغلادشياً". ويرى الدكتور أمين جاسم البطاط أستاذ الإحصاء جامعة البصرة أن "تجربة العمالة لا يمكن أن يكتب لها النجاح في العراق وأن كانت في يوما ما ناجحة".

ويعزو البطاط عدم نجاحها إلى "واقع البطالة في العراق والذي وصل حسب الإحصائيات إلى (٨) ملايين عاطل عن العمل".. معتبرا دخول العمالة إلى العراق "تهور وبلاهة وأن دول الخليج باستقرارها المادي والسياسي والاجتماعي تعاني التبعات السلبية للعمالة الأجنبية".

وطالب البطاط أن "تتخذ الحكومة بعد دراسة هذه التجربة من عدة أوجه جراء لتحجيم دخول العمالة أن لم تبت بمنعها".

### بعض الطلبة يلجأ الى تقديم بحوث قدمها آخرون في السنوات الماضية

# بحوث التخرج.. اجراء روتيني للحصول على الشهادة

**بغداد / المدى**

لم تعد بحوث التخرج التي يقوم الطلبة باعدادها في الجامعات تحظى بذلك الاهتمام الذي كانت تتمتع به من قبل ،بعدما تحولت الى اجراء روتيني للحصول على الشهادة.

اذ يسارع الطلبة في بداية العام الدراسي الى احد مراكز الانترنت او المكاتب الخاصة باعداد البحوث بعد استحصالهم على موافقة الاساتذة المشرفين على العناوين التي قدموها للحصول على بحث يتوافق مع العنوان وتقديمه الى المشرفين في نهاية نيسان من كل عام وهو الموعد المحدد لانجاز بحوث التخرج في الجامعات.

وتقول سجا محسن ٣١ عاما ان "غالبية الطلبة يلجأون الى احضار بحوث جاهزة يحصلون عليها من مكاتب الانترنت او يكتبها لهم بعض الطلبة المتخرجين في السنوات الماضية والذين اتخذوا من كتابة البحوث مهنة دائمة لهم اذ يقومون بالاتفاق مع بعض الطلبة في بداية العام الدراسي حول طبيعة البحوث التي يودون كتابتها ويقومون بانجازها مقابل مبالغ محددة تراوح بين ١٠٠- ٤٠٠ دولار وفقاً لطبيعة البحوث".

ويعود هذا الاختلاف في الاسعار وفقا لطبيعة البحث ،فالبحوث الانسانية اقل سعرا من البحوث العلمية بسبب كون الاخيرة تحتاج الى فصل عملي او احصائيات معينة.

وتؤكد سجا وهي استاذة في جامعة بغداد بحسب وكالة اكا نيوز ان "السبيل الوحيد لمنع وقوع حالات شراء البحوث الجاهزة من قبل الطلاب يتمثل في متابعة المشرفين لطلابهم بشكل اسبوعي والاطلاع على ماينجزونه خطوة بخطوة والاستفسار عن طبيعة المصادر المستخدمة".

ويلجأ غالبية الطلبة الى تقديم بحوث قدمها طلبة آخرون في السنوات الماضية على ان يكون المشرف مختلفا ويروي رامز ناصر٢٣ عاما وهو طالب في المرحلة الاخيرة من كلية الصيدلة واقعة عن احد اصدقائه الذي قدم بحثاً اشتراه من احد الطلبة الخريجين .

ويقول ان" الصدفة وحدها كشفت صديقه عندما ابدى الاستاذ الذي اشرف على البحث المذكور اعجابه بالطريقة التي عالج فيها الطالب موضوع البحث امام احد زملائه من اساتذة القسم الذي لفت انتباهه العنوان وطلب الاطلاع على البحث ليكتشف انه كان احد البحوث التي انجزت تحت اشرافه منذ عامين مضت" .

ويضيف "اضطر صديقي الى احضار بحث بديل خلال ايام بعد افتضاح امره ومحاولة المشرف فصله من الدراسة بسبب الغش لكن تدخل بعض الاطراف انتهى الى تسوية بين الطرفين بتقديم الطالب لبحث بديل لم يحصل من خلاله على التقدير الذي كان يرجوه منه لرفع المعدل".

ويتبادل الطلبة والاساتذة مسؤولية اخفاق الطلبة في تقديم بحوث رصينة وتحول الامر الى مجرد اجراء روتيني للحصول على الشهادة ففي الوقت الذي يجد فيه الطلبة ان عدم اكتراث الاساتذة المشرفين هو الذي يدفع الطلبة الى التماهل يرى الاساتذة ان الطلبة باتوا لا يعيرون اهتماماً بالعلم وان الشهادة باتت العنوان الرئيس لدخول الجامعات اكثر من تحصيل العلم.

عدم اكتراث الاساتذة المشرفين يدفع الطلبة الى التمادي

من الداخل

## الصابئة الطيبون

**هادي جلو مرعي**

استاذ ياسين رئيس تحرير مجلة افاق مندائية، كان صريحاً في الاجابة عن تساؤلاتي، وكنا في الحافلة عائدين من وسط العاصمة روما الى احدى الضواحي، ولم يعبأ بسخرية البعض عن عادات وتقاليد ابناء طائفته.. اشار الى الاتهامات غير الصحيحة توجه لطائفته وابنائها والى جملة التعاليم الدينية التي يؤمنون بها.كان الحديث عن الكتاب الذي الفه المرحوم الحسني، وما ورد فيه من مغالطات تاريخية، نفاها الصابئة وجعلوا من المحاكم وسيلة للرد عليها، وقد نجحوا في اثبات عدم صحة الكثير منها. كان استاذ ياسين سعيداً وهو يتحدث عن طائفته الممتدة في انحاء من الوطن والعالم..

اشار ايضاً الى المساعدة التي قدمها مندي الطائفة في بغداد للباحثين والدارسين لتاريخ الطائفة، من طلاب الجامعات والاساتذة والكتاب والمؤلفين. وانه لا يحجب عنواناً ما عن الباحث والدارس، ما داما يرومان الحقيقة..

ومنذ القدم كان المندائيون يعيشون متآخين مع ابناء الشعب العراقي، وكانوا جزءاً من الامة العراقية الكبرى، ولم يظهر منهم سوء نية تجاه بقية المكونات، انما كان سلوكهم وعلاقاتاهم الاجتماعية على مستوى من التوازن وعدم الانجرار الى ساحة الفتن تحت أي ظرف كان.

ما حدث منذ ايام، واصاب بعضاً من العاملين في محال الصاغة من الاخوة الصابئة، اثار شجناً وحزناً لدى العامة من الناس. وسارع الكثير لادانة جريمة الاعتداء على الابرياء ممن يعملون بصياغة الذهب في حي الطوبجي غرب العاصمة بغداد، وعدوه استهدافاً لقيم المحبة والسلام والتاخي الذي يحاول البعض محوه من ذاكرة الشعب العراقي، الذي تحكمه روح انسانية عالية تأبى الاستسلام لطروحات التفرقة العنصرية والعقدية.. الجميع عبر عن حزنه وتعاطفه، وبقي ان يؤمن العراقيون بان الاستمرار في مواجهة الاشرار هو الحل الامثل لوقفهم وليس التفرج عليهم وهم يعتدون ويقتلون، ثم يهربون عائدين الى اوكار الشر والغدر.

المجرمون الذين اتخذوا من الاذى شعاراً ودثاراً لابد من مراقبتهم ومحاصرتهم وتطويق شرورهم وسوقهم الى العدالة حيث الحساب العسير والمساءلة التي تضع هؤلاء في دائرة ضيقة وتدفع بهم الى مصير كان لابد ان يردوا اليه مهما تاخر عنهم، لانه جزاؤهم واستحقاقهم، بعد ان زرعوا الفتنة وارادوا الحصاد، لكن زروعهم لم تجد الارض، و لا السقاء لتنمو.

الشر لا يدوم، لان دوامه الخراب، والفوضى، والضياع، والحياة لا تستمر مع ذلك بل هي تستأنس بالسلام والمحبة والتآخي.

المجرمون الذين اتخذوا من الاذى شعاراً ودثاراً لابد من مراقبتهم ومحاصرتهم وتطويق شرورهم وسوقهم الى العدالة حيث الحساب العسير والمساءلة التي تضع هؤلاء في دائرة ضيقة وتدفع بهم الى مصير كان لابد ان يردوا اليه مهما تاخر عنهم

# ديار احمد: اجراءات الوقاية الامنية وراء تردي خدمات آسيا سيل

**السليمانية / نصير العوام**

تعد شركة اسيا سيل للهاتف النقال اول شركة ادخلت الهاتف النقال الى العراق عام 2000 ، والشركة الوحيدة التي تغطي شبكتها جميع محافظات العراق ،في وقت وصل مشتركو الشركة الى حاجز الـ (6.5) مليون مشترك وفي ظل الحديث عن تردي خدمة الهاتف النقال ، واطلاق بعض التهم بوجود حماية سياسية للشركات ، نفى المدير التنفيذي لشركة اسياسيل الدكتور ديار احمد تلك التهم ، معربا عن استعداد الشركة لمواجهة اي طرف او جهة تطلق هذه الاتهامات ، مؤكدا في الوقت نفسه ان اجراءات الوقاية الامنية وراء تردي الخدمة . وقال الدكتور ديار احمد في حديث موسع مع (المدى) أن الشركة تسعى لتقديم افضل الخدمات لمشتركيها من خلال اسعار المكالمات والخدمات الاخرى التي تقدمها، ولاسيما ان الشركة اول من طبق العقد المبرم بين شركات الهاتف النقال في العراق والحكومة العراقية ، بتغطية العراق بشكل كامل ،مضيفا ان المرحلة المقبلة تعد بالنسبة للشركة المرحلة "المهمة" ، وهي مرحلة تحسين الخدمة واغنائها ، وجعل المشترك العراقي يتلقى افضل الخدمات.

وعن خدمة التجوال الدولي للشركة اكد مدير الشركة ان اسيا سيل اول شركة عراقية قدمت الخدمة الخارجية لمشتركيها والتي يطلق عليها خدمة الـ(Roaming) ، وفق اتفاقيات وقعت مع اكثر من ٢٨٠ مشغلاً ، و٢٤٠ دولة ، ومنذ عام ٢٠٠٣ لدينا هذه الخدمة ، وبامكان اي من مشتركي اسياسيل الاستفادة من خدمة التجوال في دول (تركيا والامارات العربية ومصر وقطر ودولاً اخرى) وقريبا الاردن من دون دفع التامينات التي كان معمول بها مسبقا، كما بالامكان تعبئة رصيد المشترك من تلك البلدان، اما فيما يخص الشبكة الواحدة في الدول الاخرى سيتم خلال الفترة المقبلة، وتابع الدكتور ديار ان هناك اتفاقاً مع الشركات العاملة هناك فعلى سبيل المثل في تركيا بامكان مشترك اسيا سيل اختيار شبكة ترك سيل التي تم الاتفاق معها وتعبئة رصيده هناك دون اية مشكلات ، وفي دبي كذلك عن طريق المشغل (دو).

سألنا الدكتور ديار عن الانتقادات الموجهة من قبل مشتركي اسيا سيل من سوء الخدمة في بعض المناطق ، ماهي الاسباب؟

فقال: بصراحة انا متعاطف مع مشتركينا واؤيد بان هناك مشكلة في شبكة الهاتف النقال من ضمنها شبكة اسيا سيل ، لكننا نتفهم موضوع الاجراءات الوقائية التي تقوم بها القوات العراقية والقوات المتعددة الجنسية ، وندرك ان بعض الاجراءات الوقائية تتم للحفاظ على الوضع الامني ، وهي ضرورية لحماية المواطنين ،ومع هذا ان الاجراءات "تمس "شركات النقال وخدماتها .. نمتلك كتباً رسمية من القوات المتعددة الجنسية وبحضور ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء تؤكد ان القوات المتعددة الجنسيات تستخدم اجهزة التشويش للحفاظ على الوضع الامني ، وهذا ما نقدره حفاظا على البلد ، لكن الذي ما لانفهمه هو "لماذا شركتنا التي تتحمل المسؤولية فقط ؟ ولماذا لاتتفهم بعض الاطراف في الحكومة ووسائل الاعلام عملية التشويش على الشبكة ، التي تمس جوهر خدمات الشبكة؟ وهنا اود ان اؤكد انه ومنذ مطلع اذار من العام الحالي تضاعفت عملية التشويش على الشبكة ، والمتضرر من هذا التشويش المشترك والشركة . ولكن برغم كل المشكلات التي تعيق عمل الشركة من التشويش والمشكلات الاخرى من بعض الوزارات ، نحن مستمرون لزيادة امكانية وعدد المواقع في جميع محافظات العراق ، للتقليل من اضرار التشويش.

×وما هي مشكلاتكم مع بعض الوزارات؟

– هناك بعض التوصيات الفنية في الشركة تؤكد على ضرورة نصب ابراج اعلى من الابراج الحالية في احدى المناطق الزراعية في محافظة البصرة ، لتحسين الخدمة في عموم المنطقة الجنوبية ، كون هذا البرج يطلق عليه برج التراسل اي (العمود الفقري) لشبكة التراسل في هذه المنطقة ، ومنذ اكثر من سنة ونصف ووفق مراجعات وكتب رسمية مع الوزارات ذات العلاقة ، ومايزال الموضوع غير محسوم ، ولدينا العشرات من هذه الحالات ، حيث لدينا مشكلات مع بعض الوزارات كوزارة البيئة حول المواصفات التي تطلبها تلك الوزارة لغرض نصب الابراج ، ولاسيما المواصفات او القرارات التي تتخذها الوزارة سنت بدون العودة الى هيئة الاتصالات والاعلام ووزارة الاتصالات ، لذلك هناك خلاف بين بعض وزارات الدولة والدوائر المعنية في قطاع الاتصالات .

×هل تعتقد ان عرقلة عمل الشركة يدخل في اطار الفساد المالي لبعض موظفي الدولة؟

– انا هنا لااريد ان اتهم اية جهة ، لكن الاتصالات في العراق بامكانها تحسين واقعها ، من خلال اصدار قانون خاص بها ، وتحديد جهة مختصة بالموضوع عكس ما يجري الان مع وجود هيئة الاتصالات والاعلام والتي تعد هي المشرفة على عمل شركات الهاتف النقال وفق قانون الرقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ ، وهو الفيصل بين الشركات ومؤسسات الدولة والمواطن ، ونحن نتفاعل مع عمل الدولة ، لكننا بين "دوامة "اللجان الوزارية ولجنة من رئاسة مجلس الوزراء ووزارتي المالية والاتصالات ، وفي ظل عدم وجود قانون من الصعب كشركات ومستثمرين ، تحسين الخدمات في ظل عدم وجود مرجعية لتلك الشركات

×اذا هل بالنية العمل على طرح قانون للاتصالات من قبل شركات الهاتف النقال في العراق لمجلس النواب لتنظيم عملها؟

–انا أدعو جميع شركات الاتصال للتعاون المشترك ، لطرح مثل هكذا قانون ، ومن الصعب وضع قانون بمعزل عن شركات الاتصال والقطاع الخاص ، ولاسيما هناك مؤتمر استثماري كبير سيعقد في لندن خلال الايام المقبلة لتشجيع الاستثمار في العراق بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي وعدد من الوزراء العراقيين ،ندعو لقانون يحترم المستهلك اولا والحكومة ثانيا وحقوق الشركات بالدرجة الثالثة .، في ظل فراغ في تنظيم قطاع الاتصالات .

واستغرب الدكتور ديار احمد من حصر شركات الهاتف النقال بالاستثمار في القطاع ذاته دون الاستثمار في قطاع الكيبل الضوئي ، متسائلاً : "أليس من الضروري ان يكون الكيبل الضوئي في خدمة المواطن العراقي من خلال تطوير عمل الشركات باستخدامه؟ وللاسف نحن في العراق ما زلنا نعتمد على "الوصلات المايكروية" بشكل كامل، في حين ان الاعتماد الكامل على هذه التقنية لا وجود له في بقية انحاء العالم ، وتساءل الدكتور ديار احمد عن اسباب منع الشركات من الاستثمارفي مشاريع الكيبل الضوئي ، مشيرا الى ان الدوائر المعنية تطالب بمعرفة فيما اذا كانت الشركة استثمرت في الكيبل الضوئي عند طلبها بمنح اجازة لنصب ابراج المواقع، وهذا مما يعقد العمل ويكلف الشركة مبالغ مالية كبيرة ، ويحدث ترديا في الخدمة ، كون ابراج التراسل تعمل الان وفق نظام الميكرويف ، عكس الدول الاخرى التي تعمل وفق نظام الكيبل الضوئي، وهنا لايمكن أن يحدث تطور بالشكل المطلوب لمنع الحكومة الشركات من الاستثمار في الكيبل الضوئي.

×لماذا لم تطرحون موضوع الاستثمار في الكيبل الضوئي على الحكومة ؟

– طرح الموضوع على اللجنة الوزارية ، وعدد من الوزارات المعنية ، والجواب ان الكيبل الضوئي يدخل في مجال اعمار البنية التحتية ، والدولة فقط من تستطيع الاستثمار فيه ، وللاسف لايوجد استثمار كاف من قبل الحكومة في هذا المجال.

×انتم وبقية الشركات متهمون من قبل المواطن بوجود صفقات مع جهات سياسية، لغرض حماية الشركات من فرض العقوبات المالية نتيجة سوء خدمة الشبكة ؟

–شركتنا مستعدة لمواجهة اي طرف او جهة تدعي وجود صفقات لحماية الشركة ، كما انها مستعدة لمواجهة من يمتلك وثيقة او ادلة حول هذا الموضوع ، ومن يتهم الشركة فليطرح الموضوع عبر وسائل الاعلام ، اليوم العراق الجديد عراق بلا اسرار ، كما توجد هناك العشرات من القنوات الفضائية والصحف ووكالات الانباء ، ومن الممكن كشف مايراد عبر تلك الوسائل ، وهنا اود ان اؤكد أن اطلاق التهم "جزافا" لايخدم العملية الاقتصادية والسياسية في العراق ، ونحن في القطاع الخاص ، نحاول ان نقدم خدمة اتصالات يعتمد عليها المشترك العراقي ، وانا هنا اتساءل اذ كانت لدينا حماية من قبل جهات سياسية متنفذة في الحكومة ، فكيف غرمت شركتنا، بالرغم من تحفظ الشركة على الغرامات التي فرضت.

وجدد الدكتور ديار استعداد شركة اسيا سيل الى مواجهة من يتهم الشركة بوجود صفقات ، مؤكدا ان لجان النزاهة في الوزارات ذات العلاقة والبرلمان تعمل بشكل جيد وهي تستقبل الشكاوى. ونحن نفتخر بان اسياسيل هي الشركة الوحيدة التي تغطي العراق بشكل كامل وهي تقترب من حاجز الـ (٦,٥) مليون مشترك ، ولايوجد ما "يعيب" عمل الشركة باستثناء عملية التشويش .

×هناك حديث ايضا عن وجود غرفة عمليات للاجهزة الامنية داخل شركات الهاتف النقال للتنصت على بعض المشتركين ،كيف ترد على هذا الموضوع باسم شركتكم ؟

– أطلاقا لاتوجد غرفة عمليات ، كما لاتوجد اي اجهزة داخل الشركة للتنصت ، ولانمتلك الامكانية لوضع هذه الاجهزة ، ولانرغب بهذا العمل كون شركتنا تقدم الخدمة لمشتركيها لااكثر ، وعدم قانونية وضع مثل هكذا اجهزة في الشركة ، ونحن نتعامل مع الطلب القضائي فقط ، او من يخوله القضاء، والذي من خلاله يتم طلب عائديات المشترك و معلومات على الاتصالات الواردة والصادرة و تواريخها. واؤكد اننا نتعامل مع الطلب القضائي فقط .

×لننتقل الى التعاون ما بين الشركات هل لديكم تعاون مع شركة كورك او زين العراق في جملة من القضايا الفنية او ربط الشبكة بالاخرى ؟

– لايوجد اي تعاون فني مع شركة كورك او زين العراق ، وتلك الشركتين لم تطلب اي تعاون، ونحن نعتمد على الملاك الفني والاداري للشركة ، ونمتلك ملاكات جيدة ، من مهندسين وفنيين ذوي خبرة طويلة .

×من المتوقع ان تطرحون خدمات جديدة لمشتركي اسيا سيل ، حدثنا عنها ؟

– من السابق الحديث عن هذه الخدمات ، و"جعبة" اسيا سيل مليئة بالخدمات خلال هذا العام ، وسنعلن عنها في حينها ، واذا قارنت اسيا سيل ، بالشركات الاخرى ، ستجد اسعار المكالمات والرسائل والخدمة هي الانسب.

×هل تعتقد انكم ظلمتم من الاعلام العراقي؟

–الاعلام العراقي منصف ، ومتنوع وحيوي وفعال وفيه جميع الاصوات ، ونحن طلبنا من الاعلام ان يضعنا في الصورة ، ونحن نؤمن بالانتقاد ، ويجب ان يعطينا الاعلام مساحة للرد على الانتقادات ، ودعا الدكتور ديار احمد المدير التنفيذي لشركة اسيا سيل المواطنين بالنظر الى عمل الشركة من ابواب اوسع ، مطالبا مشتركي اسيا سيل بمساندة الشركة في الاوقات الحرجة التي قال هي خارج ارادة عمل الشركة ، بسبب بعض المشكلات واغلبها جراء التشويش.